

نحو إبرام قانون يحترم حرية الانسان



اعلن وزير العمل في حكومة تصريف الأعمال بطرس حرب أنه "في ظل توجه بلداننا العربية نحو العصرية والتحديث واحترام الحقوق الانسانية، نعمل في لبنان، الشركات والمؤسسات والنقابات التي تمثل المجتمع المدني والقطاع العام، على إبرام قانون عمل يحترم حرية انساننا ويعززها ويضعه في مصاف الدول المتحضرة".

وتوجيه المفاهيم والتعريفات وفق نصوص القانون تحقيقاً للإستقرار القضائي.

تحديد الأبعاد

وأكد أن "مشروع قانون العمل يتمتع بجوانب اجتماعية لحماية المجتمع، إذ أنه حدّد الجوانب الإنسانية للعلاقات مع العمال (عمالة الاطفال والنساء)، والطابع الاجتماعي للعمل (العلاقات مع النقابات)، وراعى الاوضاع الاقتصادية المستجدة في العالم، فضلاً عن تميّزه بالطبيعة التنفيذية العملية (مرونة إبرام عقود العمل الجماعية ووضوح النصوص التي تحدد العلاقات بين أطراف الانتاج الثلاثة)". وقال "للمرة الاولى في لبنان سيصبح لدينا قانون عمل واضح وعصري لتنظيم العمل والعلاقات العمالية وتحديد الاولويات".

من جهته، أشار رئيس الجامعة رينه شاموسي الى "أهمية الارتكاز على "الديمقراطية الاجتماعية".

صدى البلد

افتتح حرب مؤتمر "التوجهات الجديدة في قانون العمل" الذي تنظمه كلية الحقوق والعلوم السياسية في جامعة القديس يوسف في بيروت ومركز الدراسات الحقوقية للعالم العربي، في مبنى كلية العلوم الاجتماعية.

توجهات جديدة

ولفت الى "أن التوجهات الجديدة في قانون العمل اليوم وفق ما يطرحه هذا المؤتمر، مهمة في عصر العولمة راهناً وتأخذ حيزاً كبيراً من المناقشات بين النخب اللبنانية في النطاق القانوني". وقال: إن مشروع قانون العمل الجديد الذي أعدته الوزارة يطرح أهدافاً عدة، أبرزها: تحديد تشريع العلاقات الجماعية في العمل، تحديث قانون العمل وتفعيله في ضوء التطورات الاقتصادية والاجتماعية الحديثة والمستجدة في الاتفاقات العربية والدولية.

أملا في "أن يؤدي هذا المؤتمر هدفه".

واعتبر عميد كلية الحقوق والعلوم السياسية في جامعة القديس يوسف فايز الحاج شاهين أن لهذا المؤتمر أهمية قانونية واجتماعية، وقد وعى المنظمون هذه الاهمية، شارحاً الموضوعات التي يتناولها المؤتمر، مشيراً الى عمق الطروحات التي يتناولها مثل الضمانات التي يقدمها عقد العمل، التحكيم، العلاقة بين العامل وصاحب العمل وغيرها.

وأمل في أن يساهم هذا المؤتمر في "تحديد الأبعاد الخاصة في هذا المفهوم وفي دفعنا الى التساؤل حول وقعه ليس على الشركات الفرنسية فحسب، بل على الشركات اللبنانية أيضاً".

وأكد رئيس مركز الدراسات الحقوقية للعالم العربي جورج خديج "أن قانون العمل ضرورة لتنظيم الحياة المهنية بين العامل وصاحب العمل، وقد نظم المركز هذا المؤتمر من أجل ان يسלט الضوء على أهمية التوجهات الجديدة لهذا القانون"،